والتسعين الى البحور الخمسة عشر خاصة لا تتخطاها الى ذكر زحافها ولا الأعلل عروض البحرات دس عشر
وللا الأعلل ضروبه ولا الا ذكر زحافها ولا يتعرض لشئ من زحاف الحشو غالبا بل يتعرض له على
سبيل الندرة كما تعرض له في اثناء تعريفات القاب العلل بان قال الكف كذا والشتيت كذا
وكما تعرض له في بيت الطويل يقبض فعولن الذي قبل الضرب الثالث منه وهو قوله لا فكف
في قوله وايقنت ان العذل افكف مداج والقبض في الحشو زحاف فقوله خاصة قيد يخرج به
شيئان احدهما زحاف الاعاريض والضروب المذكورة وثانيهما احوال عروض البحر المتدارك
واحوال ضربه مطلقا لانه مع قوله ولا تعرض لشئ من زحاف الحشو غالبا قيد واحد
يخرج به غالب زحاف الحشو غالبا على ان يكون الثاني تاكيدا للاول لان بين متعنيهما عنادا
ظاهرا اذ الاول يقتضي ان لا يكون شئ آخر غير مذكورا والثاني يقتضي ان يكون شئ آخر
غير مذكورا ولان حمل اللفظ على فائدة اصلية خصوصا في المختصرات اولى من حمله على غيرها
كما علم في غير هذا الموضع ان التاسيس خير من التاكيد وشئ آخر وهو انه ان قلنا انهما قيدان واحد
يخرج به غالب زحاف الحشو لا يفهم ابتداء ان زحاف الاعاريض والضروب المذكورة و
احوال عروض البحر المتدارك واحوال ضربه هل هي مقصودة ذكرا ام لا لا يقال يفهم من
قوله علل الاعاريض الاربع والثلثين والضروب الثلثة والستين ان ما سواها ليس
بمقصود ذكره لانا نقول تخصيص الشئ بالذكر لا يدل على نفي ما عداه على ما علم في
قواعد اصول الفقه ومن الناس من يسمي حال الحشو الذي هو غير الابقاء زحافا
وكل واحد من حالي العروض والضرب علة سواء كان لازما او غير لازم فعلى هذا العلل
اكثر من المذكورة الا ان المص ذكر ما هو اشهر واكثر استعمالا او ترك ما هو اشذ واندر
وقوله خاصة قيد يخرج به شئ واحد وهو علل الاعاريض والضروب الغير المذكورة
والعلة على الاصطلاح الاول اخص مطلقا منها على الاصطلاح الثاني والزحاف بالعكس
ومنهم من يسمي الحال الذي هو غير الابقاء زحافا سواء كان حال الحشو او حال العروض
او حال الضرب ومنهم من يسمي الغير الواقع في السبب زحافا والواقع في الوتد علة
وسنوضح المراد من الوتد والسبب وكل واحد من هذه المذاهب مساغ اذ لا مشاحة

ذكره
ذكره
العلل المذكورة
وفصل المصنف آب عن ذلك

في الاصطلاح لكن كلام المص لا يستقيم الا على الاصطلاحين الاولين فاعرف قوله
خاصة مصدر كعاقبة وكاذبة يقال خصصت الشئ بكذا اخصه خصوصا وخاصة و
خصيصا وخصوصية وخصوصيه بالفتح والضم والفتح افصح فتقدير الكلام قصدت
ان اذكر علل الاعاريض الاربع والثلثين والضروب الثلثة والستين واخصها
بالذكر خصوصا ويجوز ان يكون حالا بمعنى مخصوصة كقوله اخذته سمعا اى
مسموعا قوله ولا اتعرض بالنصب عطف على ان اذكر وبالرفع حال اى قصدت
ان اذكر هذه العلل خاصة غير متعرض لزحاف الحشو غالبا او جواب سؤال مقدر
كانه قيل هل تتعرض لذكر شئ من زحاف الحشو فقال لا اتعرض له غالبا قوله غالبا
صفة موصوف محذوف اى تعرضا غالبا ولا يخفى ان المص اختار راى الخليل في
ذكر العلل وراى الاخفش في ذكر البحور وسمعت في دمشق الشام من بعض
المغاربة شيئا اراه واقعا وهو ان المص صنع خمسة عشر بيتا وقال في الديباجة
ايضا كذلك ثم بعض الطلاب الحق بها بيت المتدارك فغير قوله خمسة عشر بيتا الى قوله
ستة عشر بيتا ثم اشتهر فظن انه صنع المص وهو مصداق هذا القول ان عروض المتدارك
وضربه على ما هو مذكور في هذا المختصر اذا عد مع الاعاريض والضروب المذكورة تصير
الاعاريض خمسا وثلثين والضروب اربعا وستين قال وصنعت ستة عشر بيتا اول
لفظة من البيت يعطي اللقب اما اشتقاقا او مضارعة تماما اقول لما كان مطمح نظر المص
الاختصار الممدوح بين ارباب الالباب حض مختصره باوضاع موجزة تنوب في الافادة
مناب الاطناب فصنع ستة عشر بيتا كل بيت منها في بحر من البحور الستة عشر تشمل اللفظة
الاولى من كل بيت بلقب البحر الذي ذلك البيت منظوم فيه وذلك باحد طريقين بينهما مانع
منع الخلو احدهما ان يكون اللفظ واللقب مشتقين من اصل واحد ولا يكون بينهما مغايرة
اى مشاهة يريد ان لا يكون بينهما اتحاد في الصيغة كمد والمديد مثلا فانهما مشتقان
من المد وليس بينهما اتحاد في الصيغة والثاني ان يكون بينهما اتحاد في الصيغة مع
كونهما مشتقين من اصل واحد كالطويل الذي في اول بيت الطويل والطويل

Copyright © King Saud University